به دخول ما الكسائي والحريري وابو علي نقل ذلك ابو حيان وقال معترضا على الجرجاني
اذا كان الحق منه فيا ساء توفيقا سدلانه ليس معاضه وبالي تملوان حكى ذلك
فهو شاذ فان قلت هلا حملت ما دلية على النصب كما حملت زايدة عليه في المخفض
فالجواب ان دخول المصدرية على الفعل جائز قياسا وزيادة ما قليل جدا فلا يقاس
فكان حملها على ما يقاس اولى الى احدي عشر اسم لا النافية للجنس هي التابعة
لبعض صفات الجنس واحكامه فاضافة نفي للجنس لاولي بالنسبة وتبيان ذلك ان
انك اذا قلت لا رجل ضارب ضارب مثله وفادت لا نفي الضرب عن الرجل
فالنفي بها للضرب وهو بعض الاحكام الرجحية للجنس واسناد النفي اليها
مجاز من اسناد ما للكل لانه النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه
نص محكم في لا الا تعمل عمل ليس فلها وان نفت الجنس الغير في نحو قوله
تقر قلوه شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا لكن
نقيدها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الخبر و
اشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لكان النفي في العاملة
عمل ان اقوى ومن قيل لها لا التبرية وانما عملت لاهذه الاعمل المذكور لكونها
اشبهت ان ووجه الشبه ان ان للمبالغة في الاثبات ولا التبرية للمبالغة
في النفي فلما نوغلتا في الطرفين تشابهتا فاعملت عملها اذا كان مفافاه
تقييد لاسم لا اي ان اسم لا ان كان مضافا او شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا
فيدخله في باب المنصوبات واما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا
محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات
في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا فيدخل في باب المنصوبات ومحلا
فيدخل اسم لا بجميع اصنافه او شبيها بالمضاف فصل وسمي المطول
والممطول من مطلت اليد بدة اذا امددتها وانما يطول الاسم اذا تقفلها
لمعمول في الجملة فما يفيده بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بان
بيان وجه الشبه مما حقه ان يذكر بعد ثلاثة وثلاثين لان المعطوف ليس
عاملا في المعطوف وتذكر ما تتمة جملة حقه ان عظم وحق لكل عظم من الله
او المنعوت بما سيتلوه الجملة من طرق او جار ومجرور ونحو لا حكيما عندك او في
الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وح فالاولى ان يجعل وجه الشبه

قوله

قوله وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شيء
من تمامه وهو المضاف اليه وكذا الشبيه به اتصل به شيء من تمامه كالة
مثلا الاتية تنتهي سائر انواعه من العدد وعطف البيان والتاكيد
لا يكون منونا عهما يا شبيها بالمضاف صفة على الفتح في نحو لا رجل
ولا رجال ما ذكره المص من بنا الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور
وذهب الزجاج والسيرافي الى ان الفتحة منه اعرابية كما في المضاف
المه كونه معربا لشاقله سبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله
الجمهور لان المبني على الفتح لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المفرد
لغير اضافة وبناء غير معهود واختلف في علة البنا فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر
فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح مبني لتضمنه معنى الاستغراقية لان قولك لا رجل
نفي في الجنس صريحا لا من رجل محتملا لان رجلا في الدار بالرفع والتنوين فانه نص
في النفي الاستغراقي بل ظاهر فيه فاذا اراد المتكلم نفي الاستغراق صريحا
معنى من تنبيهها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البنا على ما
استحقته النكرة في الاصل قيل البنا وانما بين المضاف والمشبه بالمضاف لان
الاضافة توجب جانب الاسمية فصير الاسم بها الى ما يستحقه اعمالا وهو الاعراب
واما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل المشبه
بالمضاف فكان القياس ان يقال لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا ماء باردا بزيد وقد خرجه
البعداديون بانه منصوب لكن ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال
البقيريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف لا الممنوع وقدر التقدير لا مانع
لا ان ما اعطيت وح يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف نحو لا ذا
جدين ومنه قوله فلا الهين بالعيش متعا ولكن زوال المنون تتابعه
نحو للمسلمات ومنه قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ
ولا لذات للشيب وقد يفتح عند ابي عثمان المازني قال في الفصايل
انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان قال ابو حيان وتلخص ان
في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب
ابي حزرة وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين حاله ابن الدهان
في العمدة والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)